



مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة ذي قار

المجلد الثالث عشر العدد الثاني 2023

ISSN:2707-5672

هيئة التحرير

أ.م.د احمد عبد الكاظم لجلاج
مدير التحرير

أ.د انعام قاسم خفيف
رئيس هيئة التحرير

الاختصاص	الجامعة	الاسم	ت
طرائق تدريس	جامعة بغداد	أ.د. سعد علي زاير	1
اللغة العربية	جامعة ذي قار	أ.د. مصطفى لطيف عارف	2
علم النفس	جامعة كربلاء	أ.د. حيدر حسن اليعقوبي	3
اللغة الانكليزية	جامعة ذي قار	أ.د. عماد ابراهيم داود	4
علم النفس	جامعة عمان	أ.د. صلاح الدين احمد	5
الجغرافية	جامعة اسويط	أ.د. حسام الدين جاد الرب احمد	6
التاريخ	جامعة صفاقس/تونس	أ.د. عثمان برهومي	7
التاريخ	جامعة ذي قار	أ.م.د. حيدر عبد الجليل عبد الحسين	8
ارشاد تربوي	جامعة البصرة	أ.د. فاضل عبد الزهرة مزعل	9
الجغرافية	جامعة ذي قار	أ.م. انتصار سكر خيون	10
الإشراف اللغوي			
		م.د اسعد رزاق يوسف	اللغة العربية
		م.د حسن كاظم حسن	اللغة الانجليزية
ادارة النظام الإلكتروني: م.م محمد كاظم			
الاخراج الفني: م. علي سلمان الشويلي			

المحتويات

ت	اسم الباحث وعنوان البحث
1	الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وبعثته الى اليمن في عصر الرسالة م. م. دعاء خليل ابراهيم الزيدي
2	تقييم جودة القدرات البحثية للجامعات العراقية (دراسة تحليلية) المدرس الدكتور أحمد كنعان سليمان
3	الابعاد النسقية للخطاب السلطوي وتمثلاتها في شعر ابن حمديس الصقلي أ. د. حسين مجيد رستم الحصونة جاسم نافع عمير
4	تباين كثافة النقل سيارات نقل الركاب على الطرق الجنوبية في قضاء الشطرة لعام 2022 عبد داخل ناھي أ.د. أسعد عباس هندي الأسدي
5	اثر التغير المناخي في تغير عدد ايام بقاء الامواج الهوائية المستعرضة فوق العراق مروه ستار جبار التميمي الاستاذ الدكتور عزيز كويتي الحسيناوي
6	الاتصال والانفصال بين الفعل والفاعل في النحو العربي شيماء حسين صحن أ.د. أسعد خلف العوادي
7	تعارض كتب الأغلاط مع التطور الدلالي لبعض الألفاظ العربية م.د.د. مجيد بدر ناصر
8	المناعة الفكرية لدى طلبة الجامعة دعاء صادق عادل الزيدي م.د.د. عبد الخالق خضير عليوي
9	لنموذج العامل في كتاب مرزبان نامه حكاية (في ذكر الغنز المحتال والكلب الزكي) انموذجاً أزهار جبار حمد أ.د. ضياء غني العبودي
10	الملك خايمي الأول دراسة في سياسته الداخلية والخارجية (605 - 675هـ / 1208-1276م) م.د. حيدر ناجي مطلق
11	حكم الحدود قبل التوبة وبعدها وقبل انكار الاقرار في الفقه الاسلامي الدكتور محمد نوزري فردوسيه محمد مجيد عباس

12	الخصائص السكانية لمدينة ابي الخصيب زينب عبد الوهاب احمد المياحي
13	شعرية التواصل في مفهوم نظرية جاكسون م . م . بشار هبر كاظم
14	أثر الصدق في تشكُّل الخطاب وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأبي ذر الغفاريّ أنموذجاً أ.م. د أحمد حسين حيال
15	أثر القرآن الكريم في تطور الدرس البلاغي العربي حورية بن يطو
16	تطور فهم الأطفال للسخرية اللفظية أسامة سعدي شكر أ.م.د. هدى كامل منصور
17	الآراء الموضوعية للمستشرق جورج سيل في سيرة الرسول محمد (ص) في مقدمته التاريخية لترجمته للقران الكريم أ.م.د. حيدر مجيد حسين العلي
18	البرنامج النووي الصيني وسياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاهه (1955-1964) دراسة تاريخية في ضوء الوثائق الاميركية م . م . ظفار محمد يحيى البزوني
19	التباين المكاني للعوامل المؤثرة في تنظيم الأسرة في قضاء الرفاعي م. د. ضلال منذر منعر الحسناوي
20	العوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى المشرفين التربويين خالدة كاظم جهاد أ.د انعام قاسم الصريفي
21	موقف الفقهاء من الخلافة الأموية م.د. نازدار عبدالله المفتي
22	الرواية القصيرة بين الأصالة والهجنة والاتباع م.م. عمار إبراهيم عزت أ.د. فوزية لعيوس غازي الجابري
23	((السيد مرتضى علم الهدى اهرمي قائد الحركة الدستورية في مدينة بوشهرودوره في ايران من 1905 - 1915)) أحمد علي رداد الصريفي نهلة نعيم عبد العالي

24	المخفي والمعلن في خلاصات السبعين لكاظم الحجاج (أزمة الشاعر الانسان في زمن الأزمات) هالة فتحي كاظم
25	منظمة الأمم المتحدة نشأتها - أعضائها - ودورها الاقليمي والدولي الاستاذ المساعد الدكتور فاضل عبدعلي حسن
26	بيئة حلب الترفيهية عند شعراء الدولة الحمدانية أ.د. عباس جخيور سدخان الوائلي م.م. زينب ريسان حميد الشمخاوي
27	اثر بعض الخصائص المناخية وامراض الجهاز التنفسي في مدينة الناصرية أ. م. د. يونس كامل علي دعاء عودة لفته
28	اثر جرائم المخدرات في الأمن الإنساني العراقي الأمن الاجتماعي إنموذجاً ماهر حيدر نعيم الجابري أ. د لطيف كامل كليوي
29	ذكر اسماء الحيوان في القرآن الكريم دراسة احصائية تفسيرية م.م. قصي حسن حميد
30	النكتة قناعاً ثقافياً ناجي عباس مطر
31	نجاح الإدارة المدرسية الناجحة في المدارس الثانوية الحكومية من عند المرشدين التربويين م. م شهاب كاظم جواد
32	اثر التغيرات المناخية في مساحة المراعي الطبيعية في العراق وانعكاسها في تربية الأغنام أ م د فهد احمد فرحان العامود
33	نظم المعلومات الادارية ودورها في الابداع الاداري لمديري المدارس العراقية د. مريم اسلام بناه احمد هداد عبد
34	(المرتکز الفلسفي لتقنين السلوك الجمعي في فكر أئمة أهل البيت -ع-) الباحثة: زينب حازم كشيش أ.د. حميد سراج جابر
35	التلطف في خطابات الحرب تحليل مبادئ مرزوقه شريف عبد رميح هاني كامل العبادي

من ما بعد الحداثة إلى ما بعد الحداثة: جمالية الثقة في أجساد إسحاق ماريون الدافئة م. د. عمار علي كريم	36
تقويم الأوراق البحثية لطلبة الماجستير في اللسانيات خلال فترة جائحه كورونا وما بعدها : دراسة مقارنة الأستاذ المساعد الدكتور حسن كاظم حسن	37

موقف الفقهاء من الخلافة الأموية

م. د. نازدار عبدالله المفتي

Nazdarabdulwahid546@gmail.com

المديرية العامة لتربية نينوى- نينوى- العراق

الكلمات المفتاحية: الفقهاء، العالم الإسلامي، الأمويين

المستخلص

تناولت الدراسة أوضاع العالم الإسلامي إبان وبعد انتقال الخلافة الى الامويين، بعد تنازل الإمام الحسن بن علي (عليهما السلام) عن الخلافة لمعاوية، وقد أدى هذا الى أفتراق الأمة وتباين مواقفها من هذه الاحداث، وبالأخص الفقهاء لما لهم من ثقل ديني وأعتباري له تأثير فاعل على الرأي العام، لذلك تنامت مواقفهم في الشام والحجاز والعراق، الامصار الأكثر تأثيراً في مجرى أحداث العصر الاموي.

The position of jurists on the Umayyad caliphate

Nazdar Abdullah Al-Mufti

Nazdarabdulwahid546@gmail.com

General Directorate of Nineveh Education - Nineveh - Iraq

Keywords: jurists, the Islamic world, the Umayyads

Abstract

The study dealt with the conditions of the Islamic world during and after the transfer of the caliphate to the Umayyads, after the abdication of Imam Hassan bin Ali (peace be upon them) from the caliphate to Muawiyah. Public opinion, therefore, their positions grew in the Levant, the Hijaz and Iraq, the most influential cities in the course of the events of the Umayyad era.

المقدمة

مثل تنازل الامام الحسن بن علي (عليهم السلام)، مرحلة فارقة في تاريخ الامة، إذ أن وصول الأمويين للخلافة وفق أساليب لم يعهدها المسلمون في سوابقهم، ما أحدث خرقاً وتبايناً في موقف الأمة، انعكس على مجمل الأوضاع طيلة ما يناهز القرن والنصف.

وقد تباينت المواقف بين الصحابة والفقهاء من شرعية الخلافة الأموية وسياستها، إذ افتقرت الآراء بين مؤيد ومعارض، ومنتقد وثائر.

ولما كانت الشام موطن الأمويين، منذ تولاهم معاوية بن ابي سفيان وتآلف أهلها في خلافة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، فقد مثل فقهاء موقفاً داعماً لخلافة الأمويين، الذين وظفوا هذه المواقف في اثبات شرعيتهم إزاء القوى الأخرى التي شككت فيها، لذلك لم تمثل مصر، عاملاً مقلداً للخلفاء الأمويين.

اما الحجاز، لاسيما المدينة المنورة، حيث موطن الصحابة وبنائهم، فقد شهدت تبايناً في مواقف فقهاءها، إذ أرتضى البعض خلافتهم وبايعهم وحافظ على ولائه لهم، في حين شكك آخرون بذلك، من منطلق أن هناك أحق منهم، ولأنهم خالفوا السوابق، فضلاً عن اتهامهم بالخروج على مقاصد الشرع، ومثلت ذلك بثورة الأمام الحسين (عليه السلام) لتصبح المسار، وما تمخض عن استشهاده من انعكاسات شهدتها المدينة لاحقاً.

أما أهل العراق، فقد عدّوا أنفسهم الخاسر الأكبر انتقال الخلافة الى الأمويين، لما كانوا يتمتعون بحسن مكانة فقدوها لانتقال حاضره الدول الى دمشق. لذلك مثلوا مركز المعارضة السياسية والعسكرية طيلة العصر الأموي.

وقد تباينت مواقف فقهاء العراق من شرعية وسياسة الأمويين وولاتهم، إلا أن السمة الغالبة تمثلت في أنتقادهم والتشكيك في شرعية سياستهم وتكفير بعض وولاتهم، ما جعل البعض منهم يشارك في الثورات المناهضة لهم.

وقد أهتمت الدراسة بتبيان مواقف الفقهاء في امصار الدولة التي كان لها تأثير في الاحداث لتقلها الديني والعسكري، لاسيما الشام والحجاز والعراق، في حين لم نتطرق الى مصر، الذي تولاها منذ البدء عمر بن العاص كجزء من الاتفاق بينه وبين معاوية، مما ساعد على ضمان ولائها.

أستناداً الى ذلك توزعت الدراسة الى ثلاثة مباحث وخاتمة تناولت في الأول منها موقف فقهاء الشام، في حين تعرض الثاني لموقف فقهاء الحجاز لاسيما المدينة المنورة، وتطرق المبحث الثالث لموقف فقهاء أهل العراق، وذلك بالاعتماد على المصادر والمراجع التي تفصلت أو أشارت الى هذا المواقف وتداعياتها، وختمت الدراسة بأهم ما تمخضت عنه من نتائج، ومن الله التوفيق.

موقف الفقهاء من الخلافة الاموية

اختلف المسلمون بعد وفاة الرسول (ﷺ)، فيمن يخلفه في قيادة الأمة، وانقسموا في أجتماع السقيفة الى اكثر من تيار، كل يدعي احقيته بالخلافة، مستنداً الى مسوغاته وحججه، وكاد هذا الخلاف أن يعصف بوحدة المسلمين الى ان تدارك عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) الأمر وبأيع لأبي بكر الصديق (رضي الله عنه) ممثلاً للمسلمين المهاجرين، وبأدر ببيعته المجتمعين من المهاجرين والانصار للبيعة⁽¹⁾ ثم توالى بقية عشائر المدينة⁽²⁾، ومن ابرز مسوغات المهاجرين في مطالبتهم بالخلافة، حق قریش بالخلافة، بالاستناد على ما وري عن الرسول (ﷺ) في ذلك⁽³⁾، واستمرت الخلافة تتداول في العصر الراشدي بأساليب مختلفة، الا أنها محكومة بالشورى وبيعة الجماعة وطاعتها⁽⁴⁾، إلا أن تطورات الأحداث في خلافة عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، قد عصفت بهذه الثوابت، بفعل المتغيرات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي مثلت حافزاً لتذمر بعض فئات المسلمين في الامصار، وتحركها للسيطرة على المدينة، انتهت بمقتل الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه)⁽⁵⁾.

رفض الأمام علي (رضي الله عنه) بيعة القوة العسكرية التي سيطرت على المدينة، وحرص على ان تكون بيعته وفق ما تعارف عليه المسلمون من الشورى واجتماع أهل المدينة⁽⁶⁾.

هذه التطورات على صعيد الحدث ونظام البيعة فرضت اوضاعاً قلقة واجهت الأمام علي (رضي الله عنه)، انتهت باستشهاده⁽⁷⁾.

واختار المسلمون في الكوفة الامام الحسن (رضي الله عنه)، بذات الثوابت التي أقرتها المدينة القائمة على الشورى والانتخاب، إلا ان استمرار ذات الأوضاع التي تصدرتها الشام بولاية معاوية بن أبي سفيان، فضلاً عن انعكاس ذلك على تركيبة جيشه⁽⁸⁾ اسباباً دفعت الأمام الحسن (رضي الله عنه) للتنازل عن الخلافة الى والي الشام معاوية بن أبي سفيان، حقناً لدماء المسلمين⁽⁹⁾.

وبذلك بدأ عصر جديد في النظم والممارسات السياسية تباينت اراء المسلمين ومواقفهم منها لاسيما الفقهاء.

ذلك لان الكثيرين اعتبروا وصول معاوية بن أبي سفيان للخلافة بفعل القوة العسكرية، ومبايعة أهل الشام له بالخلافة، أمر لا يمنحه الشرعية لأنه فاقد لشروطها، لذلك عدوه منتز (مغتصب) لحق الامة⁽¹⁰⁾، فضلاً عن ذلك ووفق السوابق التاريخية فأن لأهل المدينة الحق في تسمية الخليفة وليس لأهل الشام ذلك⁽¹¹⁾، إلا ان معاوية أستمد شرعيته من قبائل الشام التي استطاع خلال ولايته الطويلة على الشام من تألفهم بغدق الأموال والمناصب، فهم مصدر قوته العسكرية⁽¹²⁾.

ان وصول الامويين للخلافة بفعل القوة العسكرية بدعوى المطالبة بدم الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) أمور لا تقوى على تحقيق الشرعية السياسية، إزاء معارضيتهم ممن تمتعوا بالثقل الديني والاعتباري، فضلاً عن تعاطف الرأي العام، ما اوجد الحاجة لكسب تأييد بعض الفئات لاسيما كبار الصحابة والتابعين والفقهاء لتقلهم الاجتماعي.

موقف فقهاء الشام

أقر فقهاء الشام بخلافة بني أمية من منطلق أنهم ينتسبون الى قريش، والامامة في قريش، استناداً لحديث الرسول (صلى الله عليه وسلم)⁽¹³⁾، اذ لم يرد أن أحداً عارض خلافتهم أو شكك بشرعيتها، بل انها حقنت الدماء ووحدة المسلمين⁽¹⁴⁾.

وعرف فقهاء الشام بولائهم وطاعتهم لبني أمية، وحث الناس على متابعتهم والانصياع لهم⁽¹⁵⁾، لذلك تولوا مهمة الدفاع عن بني أمية ضد الخارجين والمعارضين، الذين وسموهم بخلع الطاعة والخروج

على الجماعة⁽¹⁶⁾، وتصدى فقهاء الشام للاتجاهات الفكرية المخالفة كالقدرية والجبرية، لمخالفتهم معتقدات الأمة وللتعريض بسياسة خلفاء بني أمية⁽¹⁷⁾، ومن هؤلاء رجاء بن حيوة الكندي، وهو من فقهاء الشام وزهادهم، إلا انه كان منهما بميوله وعاطفته الشامية⁽¹⁸⁾، ومن ابرز فقهاء الشام الذين دافعوا عن خلافة بني الأمية حتى زوال ملكهم عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي الدمشقي⁽¹⁹⁾، الذي عارض عبدالله بن علي العباسي وحرم عليه دماؤهم، حتى اوشكت على قتله⁽²⁰⁾.

عرف عن الفقهاء أنهم كانوا يتجنبون السلطة أو أن يتولوا لها عملاً من أعمالها تورعاً وتحرجاً من أن يجانبوا الصواب ويقعون في المحذور، وان يشاركوا الخلفاء وولاتهم الظلم، ومن هذا المنطلق رفض يزيد بن مرثد الهمراني الدمشقي ولاية القضاء للخليفة الوليد بن عبد الملك⁽²¹⁾، واستغفى هاني بن مكثوم الكناني من دعوة الخليفة عمر بن العزيز من تولي القضاء⁽²²⁾ وكذلك رفض مكحول الدمشقي⁽²³⁾، وامتنع إبراهيم بن ابي عبله المعقلي من أي يأتي لهشام بن عبد الملك الخراج في مصر⁽²⁴⁾.

وعلى الرغم من موقف الفقهاء المبدئي في النأي بأنفسهم من التعاون مع السلطة لما ذكرناه، إلا أن آخرين رأوا رأياً مخالفاً، إذ فضلوا أن يكونون قريبين من السلطة وذلك للتخفيف من سطوتها وظلمها والسعي لإقامة العدل، وإصلاح الراعي والرعية، لهذا الاعتبار أتصلوا بالخلفاء وعملوا معهم وتولوا لهم الولايات والاعمال.

ومن أمثلة ذلك الضحاك بن قيس الفهري الدمشقي والنعمان بن بشير الانصاري الدمشقي، تولوا الكوفة للخليفة ومعاوية بن ابي سفيان⁽²⁵⁾، وتولى الفقيه عباده بن نسي الكندي الازدي ولاية الأردن في خلافة عبدالملك بن مروان، وعمر بن عبدالعزيز⁽²⁶⁾، وتولى الفقيه إسماعيل بن عبيدالله الدمشقي ولاية أفريقية للخليفة عمر بن العزيز⁽²⁷⁾.

ومن الذين تقلدوا الخراج ميمون بن مهران الجزري، اذ تولى خراج الجزيرة طيلة خلافة عمر بن عبدالعزيز، وخلافة يزيد بن عبدالملك⁽²⁸⁾.

وقد تقلد الفقهاء مهاماً أخرى اكثر صلة بالناس، اذ تولى الفقيه خالد بن معدان الكلاعي الحمصي، إدارة الشرطة طيلة خلافة يزيد بن معاوية⁽²⁹⁾، وتولى شرطة الخليفة الوليد بن عبد الملك الفقيه

خالد بن اللجلاج العلوي الدمشقي⁽³⁰⁾. وكذلك الحال بالنسبة لبقية الدواوين فقد تعهد بها بعض الفقهاء والزهاد مثل ديوان المظالم⁽³¹⁾ والرسائل⁽³²⁾.

وكان لوقوف الفقهاء والعباد والمحدثين في بلاد الشام الى جانب الخلافة الأموية، أهمية كبرى، ذلك أن الشرعية التي افتقدتها الخلافة بفعل الأساليب التي أنتهجها بعض من خلفاء هذه المدة، لذلك اضفى الفقهاء نوعاً من الشرعية الدينية في استمرار الحكم وديمومته من خلال التخفيف من حدة الانتقادات التي وجهت الخلافة الاموية من معارضيتها، فضلاً عن ذلك استثمر خلفاء بني أمية دعم الفقهاء في تعزيز حكمهم ومواجهة المخالفين لهم، فأتخذوا منهم جلساء وندماء ومستشارين، وقد كان لبعضهم دور فارق في سياسة بعض الخلفاء. فقد كان روح بن زنباع الجذامي، أحد مستشاري الخليفة عبدالملك بن مروان، مقرباً منه حتى لا يفارقه، وكان له رأي في مجمل احداث خلافته⁽³³⁾، وحظي قبيصه بن ذؤيب الجزاعي بمكانة بارزة عند الخلفاء جليساً ومرافقاً ومستشاراً.

وقد وجد الفقهاء في خلافة عمر بن عبدالعزيز فرصة التقرب من الخلافة خاصة بعد طلب منهم الخليفة أعانته في تحمل مسؤولية المسلمين، فكان الخليفة لا يمضي حكماً دون استشارتهم، اذا أحاط به الفقهاء والزهاد ولم يفارقوه⁽³⁴⁾، أمثال رجاء بن حيوة الكندي، ومحمد بن مسلم الزهري وآخرون لم يبخلوا عليه بالرأي والنصيحة⁽³⁵⁾.

من هذا المنطلق ومن موقف وعلاقة فقهاء الشام مع الخلافة الأموية المعتمدة على البيعة لها والدفاع عنها ومناصرتها. فضلاً عن التعاون مع الخلافة في إدارة الدولة من خلال تولي الوظائف، ساعد خلفاء بني أمية على وسم نظامهم وسياستهم بسمه الدين، وأن خلافتهم تمت وفق إرادة الله ومشيتته ما عرف بمبدأ (الجبر)⁽³⁶⁾ وأن الله أصطفاهم وفضلهم، ولا شك أن ذلك كان برضى الفقهاء ودعمهم⁽³⁷⁾.

موقف فقهاء المدينة

لا شك تحتل مدينة الرسول (ﷺ)، المكانة الدينية والاعتبارية الأكبر والأقوى في الأمصار الإسلامية، ففيها النبوة والدولة وكبار الصحابة الذين شاركوا في وضع وتشكيل الأسس التي قام عليها النظام السياسي والإداري، لذلك كان لموقف فقهاءها الأثر البارز في إقرار الأوضاع وأستقرارها.

وعلى الرغم من تخلي المدينة عن مكانتها كمركز للدولة لصالح مدينة الكوفة، في خلافة الامام علي وابنه الحسن (رضي الله عنهما) إلا انها احتفظت بمكانتها ودورها الفاعل.

لذلك كان له وقف الصحابة تأثير كبير في الأحداث، إذ كما أشرنا، عدّ انتقال الخلافة الى الأمويين بعد تنازل الامام الحسن (رضي الله عنه)، اسلوباً جديداً لم تعهده الأمة، لاسيما وانه جاء بفعل القوة العسكرية⁽³⁸⁾، ما يعني أنه عصف بكل الثوابت التي اقرت قبله وكان الصحابة جزءاً منها.

إلا أن حالة عدم الاستقرار التي شهدتها خلافة الأمام علي ومن بعده خلافة الامام الحسن (عليهما السلام)، بسبب معارضة بعض الفئات وعلى رأسهم معاوية، الزمت الصحابة بالقبول بخلافة معاوية طالما أنها تحقق وحدة المسلمين واستقرار الأوضاع، فضلاً عن ذلك فأن معاوية من قريش، وهو بذلك يتوفر به شرط النسب⁽³⁹⁾.

استناداً الى ذلك بايع أغلب فقهاء المدينة لمعاوية ودخلوا في الطاعة والجماعة منهم عبدالله بن العباس، ومحمد بن الحنفية، وعبدالله بن عمر، وعروة بن الزبير، وغيرهم⁽⁴⁰⁾، لذلك لم يذكر موقف مناهض لهم طيلة خلافة معاوية التي ناهزت العشرين عاماً، إن كانوا تقبلوها قناعة أو كأمر واقع إلا أن سعي معاوية لحصر الخلافة في عائلته ومن ثم عشيرته، من خلال البيعة لابنه يزيد بالخلافة من بعده، قد أثار معارضة الصحابة والفقهاء في أمصار الخلافة، وذلك لان الخلافة شورى في قريش، وليست حصراً على فرع منها⁽⁴¹⁾، فضلاً عن ما جاء به معاوية من نظام وراثي لم يعهده المسلمون في نظامهم السياسي⁽⁴²⁾.

لذلك واجه معاوية معارضة فقهاء المدينة، ولم تقاع زيارته للمدينة من اجبارهم على بيعة ولده يزيد اذ اتهموه بان جعل من نظام الحكم قيصري هرقلي يتوارثه الولد عن الوالد⁽⁴³⁾، ومن ابرز من مثل ذلك الامام الحسين بن علي (رضي الله عنه)، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن الزبير، وعبدالرحمن بن ابي بكر⁽⁴⁴⁾.

وبوفاة معاوية سنة 60هـ⁽⁴⁵⁾ اضطربت الأمور وأخترقت المواقف خاصة وعامة، اذ لم يحظى خليفته يزيد برضى وقبول اغلبية المسلمين لكثير من المؤشرات التي نسبوها اليه ما يجعله فاقداً لشروط الخلافة⁽⁴⁶⁾، فضلاً عن ذلك فأن بيعة معاوية لابنه يزيد بالخلافة من بعده مثلت نمطاً جديداً عصف بكل الممارسات السياسية التي تعارف عليها المسلمون في الحقبة الراشدة⁽⁴⁷⁾.

لذلك نابذ الصحابة والتابعين والفقهاء ولاية يزيد ولم يتوقفوا عند حدود رفض البيعة بل تصدى للخلافة بعضاً منهم وفي مقدمتهم الامام الحسين (عليه السلام)، الذي رفض الوراثة في الخلافة وان تكون شورى في عموم قريش⁽⁴⁸⁾، وساند أهل العراق موقف الامام الحسين (عليه السلام) لانه أولى بالأمامة من يزيد⁽⁴⁹⁾، ودعوه للقدوم اليه، فسار اليهم، إلا أن والي العراق عبيدالله بن زياد، عاجله في معركة غير متكافئة، فأستشهد الامام وبعض أهل بيته سنة 61هـ⁽⁵⁰⁾. ورفض عبدالله بن الزبير البيعة وغادر المدينة الى مكة⁽⁵¹⁾.

إلا أن بعضاً من فقهاء المدينة أقروا بخلافة يزيد بن معاوية تجنباً للفرقة وانقسام المسلمين، فضلاً عن المحاذير الكثيرة لمعارضتهم، منهم عبدالله بن العباس، ومحمد بن علي بن ابي طالب (ابن الحنفية)، وعبدالله بن عمر بن الخطاب، وعروة بن الزبير بن العوام، وسعيد بن المسيب⁽⁵²⁾ وأبو سعيد الخدري⁽⁵³⁾.

ولم ينقض هؤلاء الصحابة والفقهاء بيعتهم، حتى بعد ان ثارت المدينة وخلعوا يزيد بن معاوية⁽⁵⁴⁾ فاعتزل بعضهم وغادر الآخرون المدينة الى مكة تجنباً لعواقب الأمور⁽⁵⁵⁾، اذ قدم الجيش الاموي بقيادة مسلم بن عقبة المري، وقضى على الثورة واستباح المدينة وقتل كثير من الناس، في سابقة لا مثيل لها، وذلك سنة 63هـ⁽⁵⁶⁾.

وبوفاة يزيد بن معاوية سنة 64هـ/683م⁽⁵⁷⁾، أعلن عبدالله بن الزبير خلافته في مكة، فأصبح خليفتين في العالم الإسلامي معاوية بن يزيد في دمشق وابن الزبير في مكة⁽⁵⁸⁾ ما أثار أنقساماً وضاحاً في الولاء في عموم أمصار الخلافة⁽⁵⁹⁾، إذ بايعته البصرة والكوفة وخراسان ومصر وبلاد الشام، بأستثناء الأردن⁽⁶⁰⁾، وهذا التطور المفصلي وضع كثير من الفقهاء في وضع غاية في الصعوبة، لاسيما فقهاء المدينة لما لهم من ثقل ديني واعتباري في أوساط المسلمين، لاسيما وأن الخلافة الثانية أعلنت في الحجاز.

وهذا ما يؤشر حرجة موقف بعض الرموز وما تعرضوا له من أذى وضغط، منهم عبدالله بن عباس، فعلى الرغم من تواجده في مكة، حيث مقر ابن الزبير، إلا أنه بقي متمسكاً بولائه للامويين⁽⁶¹⁾، لذلك رفض بيعة عبدالله بن الزبير⁽⁶²⁾، ولم يكتف بذلك بل أظهر معارضته له وحذر الناس من الفتنة من

خلع البيعة لبني أمية⁽⁶³⁾، وتخلصا من الضغوط والمضايقات دعا أهله الى مغادرة الحجاز الى بلاد الشام⁽⁶⁴⁾.

وكذلك فعل محمد بن علي (بن الحنفية) (رضي الله عنه)، إذ على الرغم من مصابه في أخيه الأمام الحسين (رضي الله عنه)، إلا أنه بايع ليزيد بن معاوية⁽⁶⁵⁾، ومثلت بيعته ثقلاً معنوياً كبيراً، لاسيما وانها جاءت من أحد أفراد آل البيت، فكان ذلك دافعاً لأن يحتفي به⁽⁶⁶⁾، ولم يتوقف محمد بن الحنفية عند حدود البيعة ليزيد بل دافع عنه، ورد التهم التي أشرها عليه أهل المدينة⁽⁶⁷⁾ ورفض دعوتهم في الخروج عليه⁽⁶⁸⁾، ولكي ينأى بنفسه غادر المدينة الى مكة⁽⁶⁹⁾.

وبعد إعلان عبدالله بن الزبير خلافته على أثر وفاة يزيد طلب محمد بن الحنفية (رضي الله عنه) مبايعته، فرفض حتى تجتمع عليه كافة الأمصار، ما جعل ابن الزبير يضيق عليه، بل أساء جواره، وفرض عليه وأهله الحصار في مكة، إلا أن ذلك لم يدفعه الى تغيير قناعاته وولائه⁽⁷⁰⁾.

وبعد فشل حركة ابن الزبير ومقتله، بايع محمد بن الحنفية الخليفة عبدالملك بن مروان الذي استقدمه الى دمشق وكرمه وأحتفى به⁽⁷¹⁾.

وعندما كانت المدينة تموج بالرفض والمعارضة لخلافة بني أمية لاسيما بعد وفاة معاوية وتوليئه ابنه يزيد، زادها أحتقاناً استشهاد الأمام الحسين وآل بيته (رضي الله عنهم) ما نذر في انفجار موقفها، كان عبدالله بن عمر (رضي الله عنه) من اكثر المعارضين للخروج دفعا للفتنة واراقة الدماء⁽⁷²⁾، إذ كان من المبادرين لبيعة يزيد في المدينة⁽⁷³⁾، وكان ناصحاً لأهل المدينة ومحذراً لهم من خلع البيعة والثورة على يزيد، إلا أنه لم يستطع التأثير على موقف أهل المدينة⁽⁷⁴⁾، لذلك أعتزلهم وأهل بيته متمسكاً ببيعتهم⁽⁷⁵⁾.

وتوقف عبدالله بن عمر عند موقفه من بني أمية، ورفض مبايعة ابن الزبير، بل دعاه الى عدم إثارة الفتنة، وشق وحدة المسلمين⁽⁷⁶⁾، وأشار على الناس بالطاعة والتمسك بعري الجماعة⁽⁷⁷⁾، وعندما اجتمع المسلمون علىبيعة عبدالملك، بايعه ودخل في طاعته⁽⁷⁸⁾.

وبعد مقتل أخيه، بايع عروة بن الزبير الخليفة عبدالملك بن مروان⁽⁷⁹⁾.

ومن فقهاء المدينة الذين تمسكوا ببيعتهم لبني أمية والتزموا الجماعة، سعيد بن المسيب، إذ بايع ليزيد بن معاوية⁽⁸⁰⁾، ولم يشترك مع أهل المدينة في خلعه، وتجنباً للضغط والأذى، أعتكف في المسجد⁽⁸¹⁾، ورفض البيعة لأبن الزبير، على الرغم من تعنيفه وجلده من قبل والي ابن الزبير على المدينة جابر بن الأسود⁽⁸²⁾، ثم بايع لعبد الملك بعد فشل حركة ابن الزبير⁽⁸³⁾.

والتزم بعض من الفقهاء والتابعين، هذا الموقف، وبايعوا لبني أمية ولم ينقضوا عهدهم، أمثال أبو سعيد الخدري، وعبدالرحمن بن الزهري⁽⁸⁴⁾.

وعلى الرغم من أن خلفاء بني أمية أولوا أهتمامهم بالمدينة لما لها من ثقل ديني وأعتباري، إلا أنهم خصوصاً بزيادة الأهتمام من خلال تقريب شخصياتهم واشتراكهم بأمر الحكم، ففي ولاية عمر بن عبدالعزيز على المدينة، قرب فقهاءها، وأخذ منهم مستشارين يعينوه على إدارتها، ولم يكن يتخذ أمراً إلا بمشورتهم⁽⁸⁵⁾.

وكذلك فعل الموالي عبدالواحد بن عبدالله بن بشر، والي الخليفة يزيد بن عبدالملك، إذ لم يكن يقطع أمراً إلا بعد استشارة فقهاء المدينة، فكان محبوباً لديهم⁽⁸⁶⁾.

ونتيجة لهذه السياسة أستكانت المدينة، وحافظت على ولائها لبني أمية على صعيد الخروج أو الثورة، إلا ان ذلك لم يمنع ابداء رأيهم في سياسة بعض الخلفاء، من ذلك رفض سعيد بن المسيب، رغبة عبدالملك بن مروان في توليه العهد لولديه الوليد وسليمان في آن واحد، وقال "لا اباع وعبدالملك حي"⁽⁸⁷⁾.

وكان بجير بن ابي بجير، من اكثر فقهاء الحجاز انتصاراً للخليفة الوليد بن عبدالملك، وسياسة واليد على العراق الحجاج بن يوسف الثقفي⁽⁸⁸⁾، كما كفر طاووس بن كيسان الحجاج وانتقد سياسته⁽⁸⁹⁾، وأعترض عالم المدينة ساحة بن دينار المخزومي على الخليفة سليمان بن عبدالملك، مبيناً سوء سياسة أسلافه وتجاوزهم وتعطيلهم للحدود، ونكت العهود⁽⁹⁰⁾.

موقف فقهاء العراق

أعتبر أهل العراق تنازل الإمام الحسن (عليه السلام)، عن الخلافة لمعاوية، انتصاراً للشام على العراق، الذي أفتقد دوره المركزي وسلب قيادة الأمة، ولاشك انه سيفقد كل ما تمتع به من امتيازات بأعتبره حاضرة الدولة، وقد قاتل أهل العراق الى جانب الإمام علي (عليه السلام) في صفين دفاعاً عن هذه المركزية ومكانتها.

لذلك مثل العراق مركز المعارضة بكل اتجاهاته للخلافة الأموية، معلنين رفضهم للحكم الاموي⁽⁹¹⁾، وقد تعامل الامويون معه على هذا الأساس⁽⁹²⁾.

أما الفقهاء، فقد اختلفت مواقفهم، إذ أنهم تقبلوا إنتقال الخلافة الى الأمويين كأمر واقع، ولم يمثلوا قطباً رافضياً او معارضاً ملتزمين بما نص عليه الشرع، في القرآن الكريم والسنة النبوية، في طاعة ولي الأمر⁽⁹³⁾، إلا أن هذا لا يعني سكوتهم عن تجاوزات بعض الخلفاء وولاتهم، إذ غالباً ما وجهوا لهم الانتقادات ووسموهم بالخروج والمعصية، لاسيما الولاية الذين تجاوزوا في سياستهم أمثال زياد بن ابيه والحجاج بن يوسف⁽⁹⁴⁾، بل أن بعضهم كان جزءاً من حركة المعارضة للحكم الاموي⁽⁹⁵⁾.

وعلى الرغم من هذا التزم الأغلبية البيعة والطاعة وفق ما أقره الشرع، أمثال الحسن البصري، وسعيد بن جبير، وعامر بن شراحيل⁽⁹⁶⁾.

اذ كان الحسن البصري حريصاً على التمسك ببيعته، على الرغم من أنتقاده لبعض سياسات بني أمية، إلا انه رفض العصيان والخروج، بل نهى عنه وحث على الطاعة والتمسك بالجماعة، وحقن الدماء، والصبر على أذى الولاية⁽⁹⁷⁾.

وعلى الرغم من الضغوط رفض المشاركة في ثورة عبدالرحمن بن الاشعث سنة 81هـ/ ضد الحجاج، وخلع عبدالملك بن مروان، وعدّها فتنة⁽⁹⁸⁾، ونهى الناس الخروج مع يزيد بن المهلب، وخلعه للخليفة يزيد بن عبدالملك واتهم ابن المهلب بالعصيان، وان خروجه من اجل الدنيا ومصالحه⁽⁹⁹⁾ وهذا ما عرضه للتهديد بالقتل⁽¹⁰⁰⁾.

وحافظ سعيد بن جبير على ولائه لبني أمية، حتى خلافة عبدالملك بن مروان، اذ أعلن ابن الاشعث ثورته، وفي الوقت الذي عداها فتنه ودعوة للاقتتال وسفك الدماء إلا أنه اكره على الالتحاق بها والمشاركة في أحداثها، وعلى الرغم من انه انكر خلعه لطاعة الخليفة وأجبر على المشاركة في الثورة، إلا ان الحجاج لم يقبل عذره وقتله⁽¹⁰¹⁾.

إلا ان عامر بن شراحيل كان أوفر حظاً من سالفه، إذ حظي بمكانة مرموقة عند الخلفاء والولاية لموقف الولاء والطاعة الذي ابداه وثبت عليه بني أمية⁽¹⁰²⁾ إلا أن اشتراكه في ثورة ابن الاشعث عرضته للتهمة بخلع البيعة والمعارضة، لذلك لم ينجو من عقاب الحجاج إلا بعد أن اعترف بخطأه وأعلن ندمه، فعفا عنه⁽¹⁰³⁾، ولم يتغير ولائه في الاحداث اللاحقة، لذا تولى القضاء في الكوفة⁽¹⁰⁴⁾.

وكان النضير بن أنس بن مالك، من الفقهاء الذين التزموا ببيعتهم لبني أمية، حتى خروجه مع يزيد بن المهلب حيث اتهم بني أمية بالخروج على الكتاب والسنة⁽¹⁰⁵⁾.

وأستناداً الى ما يمثل موقف الفقهاء من ثقل ديني واعتباري، له تأثير فاعل الرأي العام، لذلك حرص خلفاء بني أمية وولاتهم على كسب رضى ومبايعة الفقهاء من خلال تقريبيهم أو اسناد المناصب اليهم، لاسيما في العراق لنقله السياسي والعسكري، فكان زياد بن ابيه، على الرغم من سياسته التي سمت بالشدّة والتفرد، قد أصطنع الفقهاء إبان ولايته على العراق، ويشاورهم في أمور السياسة والعباد⁽¹⁰⁶⁾ فضلاً عن انه عهد اليهم بالوظائف كالولاية والقضاء، منهم عمران بن الحصين الخزاعي، على قضاء البصرة، والحكم بن عمرو الغفاري على ولاية خراسان، وغيرهم على القضاء⁽¹⁰⁷⁾، وكذلك فعل الحجاج في الرجوع الى الفقهاء لأخذ رأيهم والاستماع الى نصيحتهم⁽¹⁰⁸⁾.

وعلى الرغم من ذلك، نلاحظ أن فقهاء العراق حتى وأن انخرطوا في الأمور الإدارية والسياسية والا أنهم لم يتحرصوا من نقد السياسة الأموية وتجاوزاتها سياسياً وعقدياً، وإن تمسكوا ببيعهم، فقد استنكر الحسن البصري، استيلاء معاوية على الخلافة بغير حق دون مشورة الأمة، وجعلها شورى في عائلته، وتوليه ابنه يزيد من بعده⁽¹⁰⁹⁾. وكان لمقتل حجر بن عدي الكندي، أكثر ما أثار حفيظه الفقهاء وانتقادهم لمعاوية، ومنهم الحسن البصري⁽¹¹⁰⁾، فضلاً عن ذلك فقد واجه معاوية انتقاداً شديداً من الفقهاء للاحقه زياد بنسبه ولسياسة الأخير مع أهل العراق، إذ عد قتادة بن دعامة السدوسي، زياداً سيئاً من سيئات معاوية⁽¹¹¹⁾.

وكان لاستشهاد الإمام الحسن (عليه السلام) أثر بالغاً على فقهاء العراق، حتى أعلنوا فسقهم لتجاوزهم حدود الله، لاسيما الخليفة يزيد بن معاوية وواليه على العراق عبيدالله بن زياد، فقد عدَّ الحسن البصري، ابن زياد، شرَّ خلق الله⁽¹¹²⁾، متهماً أياه بالفسق⁽¹¹³⁾، ووصفه الفقيه الكوفي سليمان بن مهران بالشرير الفاسد⁽¹¹⁴⁾.

وعاب الحسن البصري، على الخليفة عبدالملك بن مروان، اصطناعه رجلاً مثل الحجاج لجوره وتجبره⁽¹¹⁵⁾، ودفعت سياسته لان يشترك بعض الفقهاء في ثورة عبدالرحمن بن الاشعث ضد الخليفة عبدالملك وواليه الحجاج أمثال سعيد بن جبير وعامر بن شراحيل، وعبدالرحمن بن أبي ليلى⁽¹¹⁶⁾. ولجراً الحسن البصري فليقتل الحجاج وظلمه، كاد أن يقتله⁽¹¹⁷⁾.

واتهم النضير بن أنس بن مالك بني أمية بالخروج على الكتاب والسنة، وساند ثورة يزيد بن المهلب في خلافة يزيد بن عبدالملك⁽¹¹⁸⁾، وعلى الرغم من ان الحسن البصري لم يشترك في هذه الثورة، إلا انه عرض بجند الشام، واتهمهم بقتل آل البيت (عليهم السلام) وتجاوزهم على بيت الله وهدمهم للكعبة واحراقها⁽¹¹⁹⁾، وكفر الفقيه عامر بن شراحيل الحجاج، وهذا ما دعاه للانضمام الى ثورة ابن الاشعث، وان عفى عنه الحجاج بعد القضاء على الثورة⁽¹²⁰⁾.

الخاتمة

مما تقدم نلاحظ أن انتقال الخلافة الى الأمويين بالطرق والأساليب التي لم يهددها أسلافهم في العصر السابق، احدث شرحاً وانقساماً ي الأمة وأمصارها، إذ أفتقرت المواقف عامة وخاصة من شرعية خلافتهم فضلاً عن سياسة خلفائهم وأمرائهم، إذ لم يكن العام الذي تسنموا فيه الحكم (عام جماعة) كما اطلق عليه البعض من المؤرخين، إذ استمرت المعارضة السياسية والعسكرية باتجاهاتها الفكرية المختلفة مدة حكمهم.

وكان لفقهاء الأمة نصيب مؤثر في هذه المواقف، وإن تباينت، إذ ان فقهاء الشام مالوا الى الأقرار بشرعيته ودافعوا عنها واصبحوا جزءاً من الهيكلية الإدارية والسياسية بحكم التعود، نظراً للمدة الطويلة التي تولى فيها معاوية بن أبي سفيان، ولاية الشام، فضلاً عن تعدد الأساليب التي استخدمها لنيل بيعتهم ودعمهم، واستمروا على موالاتهم.

إلا أن فقهاء الأمصار الأخرى، لاسيما الحجاز، والعراق مثلاً جناحي المعارضة للخلافة الأموية، فالحجاز بما تمتلكه من ثقل ديني واعتباري لوجود الصحابة واولادهم، مثلت مواقف فقهاءها عاملاً ضاعطاً على السياسة الأموية، وإن انقسمت هذه المواقف بين مؤيد، رأى ان شروط الخلافة تنطبق عليهم فضلاً عن تمسكهم بطاعة اولي الأمر، وتجنباً للفتنة واراقة الدماء، في حين نابذهم القسم الآخر وتزعم الخروج عليهم، لعصفهم بالثوابت التي أقرت في العصر الراشدي، ولمجانبة خلفائهم وولاتهم مقاصد الشرع.

اما العراق، حيث الثقل البشري والعسكري، والذي تعتمد عليه الخلافة في تنفيذ سياستها العسكرية، فقد عدّ مقاتلته أنتقال الخلافة الى الامويين، ونقل العاصمة من الكوفة الى دمشق، خسارة لمكانتهم، فأعلنوا معارضتهم منذ البداية، ما جعل الخلافة تحرص على فرض طاعتها والولاء لها، من خلال ولاية أقوياء فرضوا عليهم ذلك بسياسة القوة والشدة، أمثال زياد بن ابيه والحجاج بن يوسف الثقفي.

وعلى الرغم من أن كثير من الفقهاء التزموا بيعتهم ولم يخرجوا عليهم، إلا أنهم لم يتخوفوا من أنتقادهم وتصويب سياستهم حتى أنهم كفروا بعض وولاتهم، وأشترك البعض في الثورة عليهم، لذلك حرص الخلفاء والولاة على كسب ولائهم بتفريهم واستشارتهم، واسناد الوظائف اليهم. إلا أن ذلك لم يؤدي الى استقرار الأوضاع، فكان العراق منطلقاً للثورة عليهم، ومن ثم اسقاطهم على يد العباسيين.

فهرست الهوامش

- (1) محمد بن عبد الملك بن هشام: السيرة النبوية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (القاهرة، دار التحرير، 1383م) 267/4؛ مؤلف مجهول، الأمامة والسياسة، (القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، 1969) 4/1.
- (2) محمد بن سعد بن منيع: الطبقات الكبرى (بيروت، دار صادر، 1975) 183-182/3؛ محمد بن جرير الطبري: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل (مصر، دار المعارف، 1960) 206/3.
- (3) محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري (مصر، المطبعة الأميرية، 1315هـ) 62/9.
- (4) الطبري: تاريخ: 434/4.
- (5) عبدالله بن مصعب الزبيري: نسب قريش، تحقيق ليفي بروفنسال (القاهرة، دار المعارف، 1953)، 101؛ احمد بن ابي يعقوب اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي (بيروت، دار صادر، 1960) 176/2.
- (6) الطبري: تاريخ، 434/4؛ هاشم يحيى الملاح: "أساليب تداول السلطة في الدولة العربية الإسلامية"، مجلة آداب الرفادين، عدد (7) (الموصل، 1976)، 27-28.
- (7) علي بن الحسين الأصفهاني: مقاتل الطالبين، تحقيق احمد صقر (بيروت، دار المعرفة، دت) 29-30.
- (8) الطبري: تاريخ، 162/5؛ علي بن الحسين المسعودي: مروج الذهب وجواهر المعادن، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (مصر، مطبعة السعادة، 1948) 9/3.
- (9) أبو عمرو خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق اكرم العمري (النجف، مطبعة الاداب، 1967) 187/1؛ المطهر بن طاهر المقدس: البدء والتاريخ (باريس، 1916) 236-235/6.
- (10) اليعقوبي: تاريخ، 217/2؛ نصر بن مزاحم المنقري: وقعة صفين، تحقيق عبدالسلام هارون (بيروت) دار الكتب العلمية، 1983) 87/6.
- (11) احمد بن محمد بن عبد ربه: العقد الفريد، تحقيق عبدالمجيد الترجميني (بيروت، دار الجبل، 1990) 29.
- (12) محمد بن يزيد المبرد: الكامل في الأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، 1956) 65/1.
- (13) خليفة: تاريخ، 252/1.
- (14) محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري (بولاق، المطبعة الاميرية، 1315) 62/9.
- (15) احمد بن يحيى البلاذري: انساب الاشراف، تحقيق عبدالعزيز الدوري، (بيروت، 1978) 81/3.
- (16) عبدالقاهر بن طاهر البغدادي: الفرق بين الفرق، تحقيق طه عبدالرؤوف (القاهرة، مؤسسة الحلبي، دت) 211.
- (17) البلاذري: انساب، 100/3؛ علي بن محمد بن الاثير: الكامل في التاريخ (بيروت، دار صادر، 1979) 429/5.
- (18) احمد بن علي بن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب (بيروت، دار صادر، 1968) 266/3.
- (19) احمد بن عبدالله أبو نعيم الأصبهاني: حلية الاولياء وطبقات الأصفياء (بيروت، دار الكتاب العربي، 1967) 135/6.
- (20) محمد بن احمد الذهبي: تذكرة الحفاظ (الهند، حيدر اباد الدكن، 1956) 180/1.
- (21) الاصبهاني: حلية الاولياء، 164/5.
- (22) المصدر نفسه، 119/6.

- (23) احمد بن محمد بن عبد ربه: العقد الفريد، تحقيق احمد أمين وآخرون (القاهرة، لجنة التأليف والترجمة، 1948) 22/1.
- (24) علي بن الحسن بن عبدالله بن عساكر: تهذيب تاريخ ابن عساكر (بيروت، المكتب التجاري للطباعة، د.ت) 220/2.
- (25) خليفة: تاريخ، 265/1؛ الطبري: تاريخ، 172/5، 300.
- (26) علي بن الحسن بن عبدالله بن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، تحقيق صلاح الدين المنجد (دمشق، المجمع العلمي العربي، 1927) 18/7.
- (27) خليفة: تاريخ، 466/1؛ ابن عساكر: تاريخ، 30/3.
- (28) محمد بن سعد بن منيع: الطبقات الكبرى (بيروت، دار صادر، 1958) 478/7؛ العسقلاني: تهذيب 391/1.
- (29) ابن عساكر: تهذيب، 89/5.
- (30) محمد بن إسماعيل البخاري: التاريخ الكبير (الهند، حيدر آباد الدكن، 1361هـ) 17/2.
- (31) ينظر محمد بن عبدوس الجهشيارى: الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا وآخرون (القاهرة، مصطفى البابي، 1938) 34-35.
- (32) إسماعيل بن عمر بن كثير: البداية والنهاية في التاريخ (بيروت، مكتبة المعارف، 1966) 53/9.
- (33) ابن عساكر: تهذيب 343/5؛ عمرو بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق حسن السندوي (القاهرة، المطبعة الرحمانية، 1932) 63/2.
- (34) علي بن محمد بن الاثير: الكامل في التاريخ (بيروت، دار صادر، 1979) 63/5.
- (35) احمد بن محمد بن يعقوب اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي (بيروت، دار صادر، 1960) 208/2؛ ابن سعد: الطبقات 388/2؛ أبو نعيم الأصبهاني: حلية الاولياء، 244/5.
- (36) ابن عبد ربه: العقد، 217/2.
- (37) مجهول: الأمامة والسياسة، تحقيق طه الزيني (النجف، دار الاندلس، د.ت) 158/1.
- (38) خليفة بن خياط: تاريخ، 187/1.
- (39) مجهول: الأمامة، 252/1.
- (40) الطبري: تاريخ، 343/5؛ احمد بن أعمم الكوفي: كتاب الفتوح، (الهند، حيدر آباد الدكن، د.ت) 295/5؛ ابن سعد: الطبقات 152/4؛ البلاذري: انساب، 370/5.
- (41) خليفة بن خياط: تاريخ، 251/1.
- (42) الحسن بن عبدالله أبو هلال العسكري: كتاب الأوائل، تحقيق محمد العكيل، (المدينة المنورة، 1966) 189.
- (43) الطبري: تاريخ، 343/5؛ ابن الاثير: الكامل، 507/3.
- (44) مجهول: الأمامة، 182؛ ابن اعثم: الفتوح، 235/4؛ ابن كثير: البداية والنهاية، 80/8.
- (45) الذهبي: محمد بن احمد بن عثمان، وفيات سير اعلام النبلاء، (دار المعرفة، بيروت، ط1، 2007) 818؛ ابن حجر العسقلاني: احمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق عبدالقادر عطا، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1995م) 195.
- (46) ابن اعثم الكوفي: الفتوح، 263/5.
- (47) خليفة بن خياط: تاريخ، 251/1.

- (48) مجهول: الامامة والسياسة، 182/1.
- (49) الطبري: تاريخ، 357/5.
- (50) المصدر نفسه، 40/6.
- (51) البلاذري: انساب، ج4، ق2/1، 56.
- (52) ينظر عن ذلك الطبري: تاريخ، 343/5؛ 415/6؛ ابن سعد: الطبقات، 152/4؛ البلاذري: انساب، 370/5-371.
- (53) ابن كثير: البداية، 163/8.
- (54) المصدر نفسه، 218/8.
- (55) ابن سعد: الطبقات، 100/5؛ ابن كثير: البداية، 163/8.
- (56) البلاذري: انساب، ج4، ق41/1، خليفة بن خياط: تاريخ، 293/1.
- (57) الطبري: تاريخ، 499/5.
- (58) اليعقوبي: تاريخ، 253، 255/2.
- (59) عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي: تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، (دار العلوم الحديثة، بيروت، 1986) 209، 212.
- (60) البلاذري: انساب، 128/5؛ الطبري: تاريخ، 531/5.
- (61) الطبري: تاريخ، 383/5؛ ابن الاثير: الكامل، 37/4.
- (62) البلاذري: انساب، ج4، ق41/1.
- (63) المصدر نفسه، 196/5.
- (64) المصدر نفسه، 53/3.
- (65) ابن اعثم الكوفي: الفتوح، 258/5.
- (66) المصدر نفسه، 261/5.
- (67) ابن كثير: البداية، 233/8.
- (68) ابن اعثم الكوفي: الفتوح، 263/5.
- (69) اليعقوبي: تاريخ، 261/2.
- (70) المسعودي: مروج الذهب، 85/3؛ ابن كثير: البداية، 38/8.
- (71) ابن اعثم الكوفي: الفتوح، 288-284/6.
- (72) الطبري: تاريخ، 343/5.
- (73) ابن الاثير: الكامل، 17/4.
- (74) ابن كثير: البداية، 233/8.
- (75) ابن سعد: الطبقات الكبرى، 138/4؛ ابن كثير: البداية، 232/8.
- (76) ابن سعد: الطبقات، 171/4؛ ابن الاثير: الكامل، 353/5.
- (77) البلاذري: انساب، 196/5؛ ابن سعد: الطبقات 149/4.
- (78) المصدر نفسه، 152/4.
- (79) البلاذري: انساب، 371/5؛ ابن اعثم الكوفي: الفتوح، 281/6.

- (80) ابن كثير: البداية، 163/8.
- (81) مجهول: الأمامة، 214/1.
- (82) ابن سعد: الطبقات، 122/5.
- (83) الطبري: تاريخ، 415/6.
- (84) ابن كثير: البداية، 163/8.
- (85) الطبري: تاريخ، 427/6؛ ابن كثير: البداية، 194/9.
- (86) الطبري: تاريخ، 14/7.
- (87) المصدر نفسه، 415/6؛ مجهول: الأمامة، 56-55/2.
- (88) العسقلاني: تهذيب، 418/1.
- (89) ابن سعد: الطبقات، 540/5.
- (90) مجهول: الامامة، 106/2؛ المسعودي: مروج، 187/3.
- (91) ينظر عن موقف أهل العراق من انتقال الخلافة الى الامويين، نصر بن مزاحم المنقري، وقعة صفين، تحقيق عبدالسلام محمد هارون (القاهرة، المؤسسة العربية، 1962) 251-248؛ اليعقوبي: تاريخ، 233/2؛ مجهول: تاريخ الخلفاء، نشر بطرس غريازنيوغ (موسكو، دار العلم، 1967) 86، 127؛ عبدالعزيز عبدالكريم الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي (بيروت، دار الطليعة، 1969) 74.
- (92) ابن عبدربه: العقد الفريد، 364/4.
- (93) سورة النساء، اية 56؛ مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي (القاهرة، مطبعة عيسى البابي، 1995) 3/ تسلسل 1465، 1471.
- (94) الطبري: تاريخ، 587/6؛ ابن اعثم الكوفي: الفتوح، 146/7.
- (95) ينظر: خليفة بن خياط: تاريخ، 372-371/1.
- (96) الطبري: تاريخ، 375/6، 490، 514؛ ابن سعد: الطبقات، 249/6، 265؛ ابن كثير: البداية، 16/9، 220.
- (97) البلاذري: انساب، ج4، ق1/158؛ العسقلاني: تهذيب، 263/2.
- (98) ابن اعثم الكوفي: الفتوح، 146/7.
- (99) الطبري: تاريخ، 587/6، 593؛ ابن اعثم الكوفي: الفتوح، 13-9/8.
- (100) الطبري: تاريخ، 594/6؛ ابن كثير: البداية، 220/9.
- (101) مجهول: الامامة، 33، 40-41؛ الطبري: تاريخ، 490/6؛ ابن سعد: الطبقات، 265/6.
- (102) علي بن الحسن بن عساكر: تهذيب تاريخ ابن عساكر (بيروت، دار المسيرة، 1979)، 143/3، 152.
- (103) ابن سعد: الطبقات، 249/6؛ الطبري: تاريخ، 375/6.
- (104) الجهشياري: الوزراء، 34-35.
- (105) الطبري: تاريخ، 587/6؛ ابن اعثم الكوفي: الفتوح، 9/8.
- (106) الجاحظ: البيان، 200/2؛ الطبري: تاريخ، 286/5.
- (107) ينظر، ابن اعثم الكوفي: الفتوح، 201-199/4؛ الطبري: تاريخ، 224/5.
- (108) ابن قتيبة: المعارف، 446؛ الذهبي: تذكرة، 89.

- (109) الطبري: تاريخ، 279/5؛ ابن كثير: البداية، 130/8.
- (110) البلاذري: انساب، ح4، ق1/231.
- (111) المصدر نفسه، 182/4، 209.
- (112) المصدر نفسه، ح4، ق2، 80، 83.
- (113) المصدر نفسه، ح4، ق2، 86.
- (114) المصدر نفسه، ح4، ق2، 83.
- (115) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، 212/1.
- (116) الطبري: تاريخ، 357/6؛ ابن سعد: الطبقات، 265/6.
- (117) ابن عساكر: تهذيب، 78/4؛ ابن كثير: البداية، 135/9.
- (118) الطبري: تاريخ، 587/6.
- (119) المصدر نفسه، 587/6؛ ابن اعثم: الفتح، 146/7.
- (120) ابن عساكر: تهذيب، 84/4؛ ابن كثير: البداية، 137/9.